

مجلس الوزراء يبت قضية المخطوفين الجميل وكرامي وبري عرضوا حلاً: محكمة خاصة وعقوبات للخاطفين

الثانية والنصف بعد الظهر امتنع
الرئيس كرامي عن الادلاء باي
تصريح، واجاب عن اسئلة
الصحافيين باقتضاب.

- هل هناك مجلس وزراء غدا؟
"طبعاً".

- في بعدا او في بكفيا؟
"تنشوف مع وليد بك، يا هون
يا فوق".

- ماذا نقول عن اجتماعكم
اليوم؟ مخطوفين؟ ترفيات ضباط؟
"كان اجتماعا عاما، كل شي
انحكي فيه، خير ان شاء الله".

واوضح مصدر وزاري ان البحث
تناول ضرورة ايجاد حل جذري لقضية
المخطوفين، لان تفاعل هذا
الموضوع، في رأي المصدر، من
شأنه تعميق الجروح وابقاء الباب
مفتوحا امام كل الاحتمالات التي من
شأنها اعادة قضية الخطف والخطف
المضاد، مما ينعكس سلبا على كل
الجهود الرامية الى ترسيخ الامن
والهدوء في بيروت الكبرى.

واكد على ضرورة تحمل جميع
القيادات مسؤولياتها في هذا
المجال ووجوب اتخاذ موقف سياسي
واضح يضع حدا لهذا الامر، لان اي
قيادي او مسؤول لا يمكنه ان يتحمل
بمفرده ذبول هذه القضية الضخمة
لما لها من انعكاسات اجتماعية قد
تتحول قضية سياسية تصعب
معالجتها اذا لم يتدارك المعنيون
الامر.

واوضح المصدر ان المجتمعين
عرضوا بعض الاقتراحات لاستكمال
بحثها مع المعنيين تمهيدا لعرضها
على مجلس الوزراء اليوم واتخاذ
القرار المناسب في شأنها.

وهذه الاقتراحات تتضمن جوانب
قانونية منها تشكيل محكمة خاصة
للنظر في المواضيع العالقة لتسهيل
الاعمال الادارية وقضايا الميراث،
وعلم ان هناك اتجاها الى سن
تشريعات تفرض عقوبات على
الخاطف لوقف هذا النوع من الحرب
المؤذية.

ولم يستبعد المصدر ان يتخذ
مجلس الوزراء اليوم قرارات
اساسية لوضع حد لقضية المخطوفين
واطلاقهم.

وتطرق البحث الى مجمل
التطورات الامنية والسياسية والى
الخطوط العامة للحل السياسي الذي
سيؤدي تنفيذ الخطط الامنية، خصوصا
ما يتعلق منها بالجبل.

وتوقع مصدر امني ان يبدأ
المعنيون في نهاية هذا الاسبوع
بوضع خطة امنية شاملة للجبل،
كذلك تطرق البحث الى ترفيات
الضباط والى ضرورة معالجة
الاشكالات التي اخرجت صدورهم.

وتتوقع مصادر مطلعة ان يسبق
جلسة مجلس الوزراء اليوم اجتماع
يضم الرئيسين الجميل وكرامي ووزير
الدفاع الرئيس عادل عسيران
والوزير بري للاتفاق على قضية
الترقيات.



(ساكو بيكاريان)

الرئيس كرامي والوزير بري يغادران قصر بعدا.

الاجتماع الذي عقده رئيس
الجمهورية الشيخ امين الجميل في
الثانية عشرة والنصف وحضره رئيس
الحكومة السيد رشيد كرامي ووزير
العدل والموارد وزير الدولة لشؤون
الجنوب والاعمار السيد نبيه بري.

وكان كرامي وبري انتقلا الى
قصر بعدا بطوافة عسكرية.
وهذه الزيارة الاولى للوزير بري
لبعدا منذ تأليف "حكومة الوحدة
الوطنية".

وبعد الاجتماع الذي استمر حتى

قضية المخطوفين بابعادها
الانسانية والسياسية، شغلت
الايواسط السياسية بعد تنفيذ المرحلة
الاولى من الخطة الامنية وفتح
المعابر والمرافق العامة.

وامس تركزت الجهود الرسمية
والسياسية على محاولة ايجاد حل
نهائي لهذه القضية واقفال ملف
المخطوفين لان ابقائه مفتوحا كما
تقول مصادر وزارية، قد يؤثر سلبا
على سير الحياة الطبيعية في
البلاد، وهذا الموضوع كان محور